



مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن
مسعود بن جلوي آل سعود الخيرية

التقرير الصحفي..

أخبار العمل الخيري

بالمملكة العربية السعودية

2015 / 12 / 31 - 27



يرجى مراعاة البيئة بتصفح هذه المادة
على الحاسب وعدم طباعتها إلا للضرورة

نماذج مشرفة من طلبة الجامعات تنتظر الدعم والتوجيه واستثمار طاقاتها في المجالات النوعية

التاريخ: 2015/12/28م
تحقيق - ياسر الجاروشة

اتجهت بعض الجامعات السعودية في الآونة الأخيرة إلى تكريس ثقافة التطوع وإدماج طلابها في فرق تطوعية، وقد تدرجت هذه الجامعات خلال الأعوام الماضية في هذا البرنامج بشكل متسارع، ليتحول فيما بعد إلى عمل مؤسسي خاضع لخطط هدفها تكوين فرق وإعداد قادة لهذه الفرق، إلى جانب تنفيذ مهام تطوعية متخصصة، وكذلك إيجاد أفكار ومشاريع تطوعية تخدم المجتمع، ومن تلك التجارب التطوعية، التقينا بعدد من المسؤولين والطلاب المنتظمين في الفرق التطوعية بجامعة جدة ولاحظنا أنّ هذا التوجه بات واضحاً في الجامعة باعتباره عملاً وممارسة إنسانية تُعزّز من دور الجامعة تجاه المجتمع، حيث وجدت التجربة التطوعية للجامعة إشادة كبيرة من وزارة التعليم .
برامج متخصصة

وأوضح د. عبدالمنعم الحياتي - عميد شؤون الطلاب المكلف بجامعة جدة - أنّ العمل التطوعي بالجامعة يحظى باهتمام كبير من مدير الجامعة المكلف د. عبدالرحمن اليوبي، حيث يتمّ عمل برامج متخصصة لإعداد الطلاب الراغبين في المشاركة التطوعية في مجالات عدة، مشيراً إلى أنّ الجامعة حريصة على إيجاد فرق تطوعية متخصصة، سواءً في مجال البيئة أو الخدمات الإنسانية أو للاحتياجات الخاصة أو متخصصة في مجالات علمية متعددة، بهدف خدمة المجتمع وتأسيس قاعدة عمل تطوعي يمكن تطبيقها في مواقع مختلفة في المجتمع .

تجربة متميزة

وأشار د. هاشم بالخير - وكيل عمادة شؤون الطلاب بجامعة جدة - إلى أنّ العمادة تضع العمل التطوعي ضمن أولوياتها في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات للأنشطة الطلابية في كل عام دراسي، نظراً لأهمية العمل التطوعي في الشق الإنساني والاجتماعي من جهة، وللاقبال الكبير من الطلاب والانخراط في برامج وأعماله من جهة أخرى، لافتاً إلى التجربة الميدانية الأخيرة المتميزة للجامعة خلال فترة الأمطار الغزيرة بمدينة جدة .

وأضاف أنّ ذلك بدا واضحاً من خلال الأعداد الكبيرة، التي استعدت للمشاركة من خلال رابط التسجيل، الذي فتح الباب لهم في الساعات الأولى لهطول الأمطار، حيث تمّ تكوين فريق تطوعي مكون من (100) طالب، إذ شارك في برنامج "ساعد" للطوارئ والمساندة بجمعية مراكز الأحياء بجدة تحت إشراف إمارة منطقة مكة المكرمة، موضحاً

أنّ هذا الفريق نفَّذ مهام تطوعية كان لها أثر ملموس في نفوس المواطنين، حيث تمّ مساعدة المحتجزين وتنظيف البيوت المتضررة، مؤكّداً أنّ هذه الجهود وهذا العمل التطوعي يثبت مدى حرص الشاب السعودي وارتفاع وعيه بمسؤوليته الاجتماعية .
تطوير آلية العمل

وأكدّ خالد العليان - طالب جامعي - أنّ التطوع يضيف للشخص مهارات كثيرة ويجعله أكثر استعداداً للعمل الجماعي المبني على التنظيم والخطط، والممزوج بجانب إنساني محفز للمشاركة فيه، مُضيفاً أنّ لكل فرد من أفراد الفريق مهمة محددة مرتبطة بمهام زملائه الآخرين، مُشيراً إلى أنّ للعمل التطوعي ميزة أخرى تتمثّل في المشاركة في صنع القرار وتطوير آلية العمل، مُبيّناً أنّ الاقتراحات والأفكار الجديدة قبل العمل وأثناءه تجعل الأعضاء أكثر فاعلية وإنتاجية، بعكس الأعمال الأخرى التي ترتبط بمعايير وإمكانات محددة .

إحساس بالمسؤولية

وقال عبدالعزيز القحطاني - طالب جامعي - : "دعمتنا عمادة شؤون الطلاب بالجامعة بشكل كبير خلال عملنا ضمن الفريق التطوعي لمساعدة المتضررين من أمطار جدة، وذلك من خلال التنسيق مع أفراد الفريق، وإبلاغنا بالمناطق المتضررة وطرق الوصول إليها في أسرع وقت ممكن، حيث تمّ منحنا المعلومات الكافية لحل المشكلة في أقصر وقت ممكن، وبعد الانتهاء من العمل التطوعي قاموا بتقدير جهدنا وعملنا، ممّا شجعنا على القيام بالمزيد من الأعمال التطوعية والمساهمة في أعمال الخير ."
وأضاف أنّ التفاعل بين أعضاء الفريق كان كبيراً جداً، حيث تجلّى ذلك من خلال التعاون والإحساس بالمسؤولية من قبل الجميع، مُشيراً إلى أنّه اكتسب العديد من المهارات، ومنها: الصبر والإصرار والعزيمة والعمل بروح الفريق الواحد .
بناء علاقات شخصية

ولفت عبدالله علي - طالب جامعي - إلى أنّ هناك أمراً مهماً في ثنايا العمل التطوعي، إذ أنّه يُمكن الفرد من مزاولة عمل يتسم بالتنوع، كما أنّه يستفيد من إمكانات وقدرات جميع الأعضاء المنظمين، إلى جانب تمكينهم من ممارسة أعمال ومهام في تخصصات جديدة، حيث يكسبهم ذلك المهارات والقدرات ويساعدهم على بناء علاقات شخصية متعددة مع أفراد الفريق المختلفين في التخصصات العلمية وطريقة الحياة، وهذا الأمر مردوده إيجابي على الشخص نفسه .

وأيدّه الرأي أحمد الرايقي - طالب جامعي -، مُبيّناً أنّ الأصل في العمل التطوعي يتمثّل في الجانب الإنساني، مؤكّداً أنّ مساعدة الآخرين وتقديم العون لهم أمر يشعر الفرد بالراحة النفسية ويجدد نشاطه ويجعله يحظى بتقدير الآخرين، مُضيفاً أنّ العمل الإنساني يجعل المجتمع أكثر ألفة وتقارباً، لافتاً إلى أنّه شعر بذلك عندما شارك في الفريق التطوعي، الذي كونه جامعة جدة لمساعدة المتضررين من الأمطار مؤخراً، موضحاً أنّ

الفريق بأكمله شعر بسعادة كبيرة ملأته وملأت من قدموا لهم المساعدة من المواطنين والمقيمين .

مهارات جديدة

وأشاد محمد هاني - طالب جامعي - بتجربته في العمل التطوعي، واصفاً إياها بالناجحة، مُضيفاً أنه اكتسب العديد من المهارات الإيجابية حينما شارك ضمن أفراد الفريق التطوعي، الذي تمّ تشكيله من قبل جامعة جدة خلال فترة الأمطار التي هطلت مؤخراً، لافتاً إلى أنّ الفريق ساعد المحتجزين وقام بتنظيف البيوت المتضررة، مُبيناً أنّهم وجدوا سعادة كبيرة في وجوه المواطنين والمقيمين .

وأيدّه الرأي فارس الشمري - طالب جامعي -، موضحاً أنّ مشاركته في الأعمال التطوعية جاءت لكونه مُحباً لعمل الخير ومساعدة الآخرين، وأنّ الجامعة وفرت له الكثير وسهلت عليه العمل ضمن فريق متكامل، مُشيراً إلى أنّه لم يجد أي عقبات أو صعوبات خلال عمله التطوعي، مؤكداً أنّ العمل ضمن مجموعة ساعده على تكوين علاقات شخصية واكتساب مهارات جديدة، ومنها العمل ضمن مجموعة واحدة متكاملة .

بناء المجتمع وتطويره

ولفت الحسن اسامة حسن - طالب جامعي - إلى أنّ من بين الأسباب التي دعتة للمشاركة في الفريق التطوعي، الرغبة في مساعدة الغير وحب العمل الإنساني، واصفاً تفاعل المجموعة المشاركة في العمل التطوعي بالرائع، مُضيفاً أنّ حماس الشباب ورغبتهم في خدمة المجتمع كانت عالية جداً، موضحاً أنّ العمل الجماعي يكسب الشخص مهارات وأساليب إيجابية جديدة. فيما قال حسام المرامي - طالب جامعي -: "هناك عدة نواحٍ دفعتني للمشاركة في الفريق التطوعي، أولاً من الناحية الدينية، حيث يحثنا ديننا الحنيف على فعل الخير والتطوع في مساعدة الآخرين، وثانياً من الناحية الاجتماعية، وذلك من باب استغلال أوقات الفراغ في أداء أعمال اجتماعية تساهم في بناء المجتمع وتطويره وتنميته، إلى جانب بناء علاقات اجتماعية مثمرة ناتجة عن عمل الخير"، مُضيفاً أنّ أيّ عمل تواجهه العديد من الصعوبات، إلا أنّ العمل بروح الفريق الواحد تساعد - بعون الله - في تجاوز كل الصعوبات .

وأضاف أنّه وجد دعماً كبيراً ولموساً من قبل عمادة شؤون الطلاب، مُقدّماً شكره لجميع منسوبي عمادة شؤون الطلاب، واصفاً تفاعل فريق العمل التطوعي بالرائع، مُضيفاً: "لقد تعاوننا لتقديم ما ينفع المجتمع، وكُنّا متفاعلين من خلال طرح الأفكار المميزة وإيجاد الحلول المناسبة للصعوبات التي واجهتنا، وذلك بالتواصل فيما بيننا ."

رد الجميل للوطن

وبينّ علي صبحي الشيخ نيب - طالب جامعي - أنّ مشاركته في الفريق التطوعي جاءت بناءً على رغبة منه في مساعدة الآخرين وإحساسه بالمسؤولية تجاه وطنه ومجتمعه، وقال: "هذا ما يحثنا عليه الدين الإسلامي تجاه إخوتنا، طمعاً في اكتساب

الأجر ورد القليل من الجميل لوطني الحبيب"، مُشيراً إلى أنه واجه بعض الصعوبات؛ لكونها المشاركة الأولى له في التطوع، بيد أن الجامعة ممثلة بعمادة شؤون الطلاب ذللت كل الصعاب وقدمت له ولأعضاء فريق التطوع الكثير من المعلومات وساعدتهم في حُسن التنظيم والاتصال والتواصل مع المجموعة.

التاريخ: 2015/12/29م
جدة - ضيف الله المطوع

أبرمت جائزة الملك عبدالعزيز للجودة وجائزة السبوعي للتميز في العمل الخيري مذكرة تفاهم للتعاون والشراكة فيما بينهما برعاية وحضور وزير الشؤون الاجتماعية د. ماجد بن عبدالله القصبي وتشريف د. سعد بن عثمان القصبي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة .

أبرم المذكرة كلٌ من المدير التنفيذي لجائزة الملك عبدالعزيز للجودة د. زين بن عيضة الثبتي، والرئيس التنفيذي لجائزة السبوعي للتميز في العمل الخيري د. عايض بن طالع العمري .

وتتضمن مذكرة التفاهم الشراكة والتعاون في مجال نشر ثقافة التميز والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والدورات التدريبية وورش العمل إلى جانب التعاون في مجال التطوير والتأهيل وتبادل الخبرات في مجال الدراسات والبحوث في مجال الجودة والتميز المؤسسي والتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تهم الطرفين .

يذكر بأن جائزة الملك عبدالعزيز للجودة تهدف إلى رفع مستوى الجودة والكفاءة والإنتاجية في مختلف القطاعات في المملكة العربية السعودية، وتمنح للقطاعات التي تحقق مستويات عالية من التميز، وتسعى لأن تكون متميزة ورائدة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وأن تحقق أهدافها للارتقاء بمستوى الجودة في المجالات الخدمية والإنتاجية في المملكة .

ويشار إلى أن جائزة السبوعي للتميز في العمل الخيري تُعد أول جائزة متخصصة في الجودة والتميز المؤسسي في قطاع العمل الخيري عالمياً ومحلياً، وقد تبنتها مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبوعي الخيرية بهدف خدمة العمل الخيري وتطويره والتوعية بأهمية التميز والجودة فيه باعتباره قطاعاً مكماً للقطاعات الحكومية والخاص.

إنشاء بوابة إلكترونية لإدارة الأداء للجهات المستفيدة تأهيل 40 قيادياً وقيادية بالقطاع الخيري في إدارة وتطوير الأداء

التاريخ: 2015/12/28م
جدة - الجزيرة :

أنهى مشروع إنشاء وحدات إدارة وتطوير الأداء بالقطاع الثالث فعاليته بتأهيل واعتماد 26 متدرباً و 14 متدربة من قياديي القطاع الخيري بمنطقة مكة المكرمة .
هدف المشروع الذي نفذه مكتب إمبريس بالشراكة مع مؤسسة سالم بن محفوظ، الخيرية لتحسين الأداء والمحافظة على التميز وتحقيق أهداف المنشآت الخيرية .
حيث بدأ المشروع بإنشاء وحدات إدارة وتطوير الأداء في كل من جمعية البر بجدة وجمعية نماء الخيرية، وجمعية نفع الخيرية، وجمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية، وجمعية واعي بفرعها جدة ومكة المكرمة، والمكتب التعاوني للدعوة والإرشاد بالمدينة الصناعية، وجمعية مراكز الأحياء، ومجمع الأخوين القرآني، وجمعية الشقائق، وجمعية اكتفاء، وإدارة مساجد بن محفوظ، وغيرها .
وشهد المشروع تنفيذ برنامج خاص لأخصائي إدارة الأداء (PMS) والذي تطرق إلى إدارة الأداء واستخدام آخر المنهجيات الحديثة في تطبيق هذا المجال، كما استعرض منهجية KPI و Palladium و ATD، والتي تعتبر منهجيات جديدة في التعامل مع أداء العاملين عبر مرحلي التخطيط للأداء وتقييم الأداء .
وتضمن المشروع جلسة المفاهيم والتي قام خلالها أخصائيو إدارة الأداء بتوعية منشأتهم الخيرية التي يعملون بها بهدف إنشاء وحدة إدارة وتطوير الأداء داخل المنشأة ودورها الإيجابي في رفع مستوى أداء العاملين وكفاءتهم لتحقيق أهداف المنشأة .
كما تضمن المشروع برنامجاً لأخصائي تطوير الأداء والذي شمل كيفية إكساب المدراء والمشرفين أدوات وتقنيات حديثة تساهم بشكل مباشر في تشخيص مشكلات الأداء لدى الموظفين ومن ثم تقديم حلول تطويرية لهذه المشكلات. وتطرق البرنامج لبعض الأدوات والتقنيات المستخدمة منها مهارة الاستماع الفعال والتغذية الراجعة ووحل المشكلات والكوتشنج والتوجيه والتحفيز والمتابعة والتقييم.

الوزير كرر عبارة «أعدكم وأطمئنكم» 20 مرة نظام الجمعيات يثير جدلاً في الشورى.. والقصبي: أنا الملام أعذروني!

التاريخ: 2015/12/30م
سعاد الشمراني (الرياض)

فوجئ مجلس الشورى، برفع وزارة الشؤون الاجتماعية لـ «نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية» للجهات العليا مباشرة لأخذ الموافقة عليه دون إعادته للمجلس الذي أعده، في تعد على سلطته التشريعية التي كفلها له النظام.

هذا الأمر، أبدت صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز آل سعود، اعتراضها عليه، وطلبت توضيحاً منطقياً له.

يأتي اعتراف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي بهذا الخطأ بعد 30 يوماً من صدور النظام، وتحمله اللوم في ذلك، وتبريره بأن تصرفه يعود إلى أن الفائدة التي يراها من خروج هذا النظام كانت أكبر من الضرر في بقائه.

وسألت الأميرة موضي، الوزير خلال حضوره لمجلس الشورى أمس برغبة منه، عن رفع الوزارة «نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية» للجهات العليا التي وافقت عليه وأقرته، دون أن تعيده الوزارة للمجلس لإكمال دراسته خصوصاً أن هناك تبايناً في الآراء حول عدد من مواد النظام، وقالت «أدهشني صدور النظام بدون الرجوع للشورى، وبنظرة سريعة للنظام كان للمجلس دور مهم في إعداده، وكان هناك تباين في الآراء حول 12 مادة في النظام بين المجلسين الشوري والوزاري، وفي حال وجود الخلاف يجب أن يعود النظام للمجلس لإبداء الرأي في التباين، ومن ثم رفعه للملك لاتخاذ القرار، وهذا ما أكدته أنظمة المجلسين والتي تؤكد أنه لا يصدر نظام إلا بمرسوم ملكي، والمادة 67 من النظام الأساسي للحكم كلفت المجلسين بالشراكة في السلطة التنظيمية، والطلب من وزير الشؤون الاجتماعية بوضع تفسير فيما حصل ولماذا تم التجاوز على الصلاحية.»

الوزير: أنا الملام

ورد الوزير على هذا التساؤل «أنا الملام في هذا الموضوع، وأرجو من أعضاء المجلس جميعاً إضافة أي مواد وإجراء التعديلات التي ترونها مناسبة بعد الاطلاع عليه»، مضيفاً «لحرصى أن الفائدة من خروج هذا النظام كانت أكبر من الضرر في بقائه، وبسبب الضغط المزعج رأيت خروج هذا النظام بعد بقائه 14 سنة في الدراسة، وقد وقفت شخصياً على بنود النظام، ولكن للمجلس حق التعديل فيه.»

وجاءت ردود الوزير على أغلب استفسارات أعضاء المجلس ضعيفة، رغم مبادرته بطلب الحضور للشورى، فكرر عبارة «أحب أطمئنكم وأعدكم» أكثر من 20 مرة، ورأى الأعضاء أن برامج وإستراتيجيات الوزارة غير المنتهية تفوق 140 برنامجاً، وأن ذلك قد يشنت الوزارة.

التطوير يحتاج إلى وقت

وبين الوزير أنه تم تعيينه منذ 11 شهراً فقط، والتطوير والبناء في أعمال الوزارة يحتاج وقتاً طويلاً، ضاربا المثل ببناء المنزل الذي يحتاج سنوات لتنفيذه، وقال «أنا أعمل حالياً ولكننا نحتاج إلى وقت». ويرى عضو المجلس الدكتور راشد الكثيري، أن اهتمام الوزارة بـ140 مبادرة قد يشغلها عن تقديم خدمات لفئات متعددة، لافتاً إلى وجود قصور من الوزارة في بعض الخدمات، مضيفاً: يجب أن تفرق الوزارة بين التنظير في الإستراتيجيات والخطط وبين التطبيق وتشخيص المشكلة، وأن تضع خطاً لمعالجة القصور وتحديد برنامج زمني لتحقيقها.

وقال الوزير رداً على الكثيري «أطمئنك. ثق بأننا سنحاول تنفيذ المبادرات حسب الأولويات، وأن نضع أيدينا على مواقع الألم قبل ذلك». وانتقد الدكتور عبدالله الجعيان ضعف الإرشاد النفسي والاجتماعي للأحداث وفتيات دور الرعاية، وقال «شعار الوزارة التحول من الرعاية للتنمية، ومما نلاحظه أنها تنفق على الجانب التنموي 3 في المائة فقط، فهي تضمن للأحداث الأكل والشرب وبعد خروجهم نلاحظ ضعف التأهيل، وتساءل: ما هو التأهيل في مفهوم الوزارة؟ لماذا لا يتم تحويل الأحداث من نقطة ضعف إلى نقطة قوة؟

ورداً على تساؤل الدكتور فهد بن جمعة والدكتور سامي زيدان، عن مواكبة الوزارة لتطورات تنويع الاقتصاد ورفع الدعم عن الكهرباء وأهدافها في ميزانيتها التنموية، طمأنهما الوزير بأن الميزانية تأخذ الأولوية في عمل الوزارة، وعدم حدوث أي ضرر على المستفيدين من رفع الدعم عن الكهرباء.

وبينت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس الدكتورة حمدة العنزي، أن أغلب الشكاوى التي وردت للمجلس شخصية، وتساءلت عن لجوء بعض الأسر المقنطرة لعلاج ذوي الاحتياجات الخاصة في الخارج، كما تساءلت عن وجود عدد من القضايا في المحاكم للوصاية على المعاق، وحول التعاون بين مركز الأمان الأسري والحماية والحرس الوطني، متسائلة عن إمكانية جمعها تحت مظلة واحدة. واتفق الوزير مع رئيس اللجنة حول ضعف الجمعيات التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة ولجوء الأسر للعلاج خارجاً، وقال «يواجهنا تحديان تشغيليان لعدم وجود مراكز تقدم خدمات نوعية جيدة، وأيضا نقص الخبرة وكفائتها»، لافتاً إلى إصدار إستراتيجية لمعرفة مدى احتياج ذوي الاحتياجات الخاصة للخدمات، مضيفاً بالتشاور مع اللجنة الاجتماعية الشورية نرى ما هي الآلية الأفضل عن إنشاء مجلس أو هيئة لذوي الاحتياجات الخاصة

لتلبية الاحتياجات، أما فيما يتعلق بتحويل دعم السيارات إلى دعم مالي رأينا أنه الحل الأنسب.

مجلس أعلى للأسرة والطفل

وزاد «أثمن دور الحرس الوطني ودور الأميرة عادلة بنت عبدالله، وأوضح أن الوزارة تعمل حالياً على إستراتيجية حول إنشاء مجلس أعلى للأسرة والطفل يضم رؤى كثيرة تحد من معاناة الأسر والأطفال، وفي حال إنشاء هذا المجلس فإن المرأة هي من ستستلم الملف.»

تعزيز الإستراتيجيات الوقائية

ورداً على مطالبة الدكتورة ثريا العريض بتقليل حوادث السيارات لذوي الاحتياجات الخاصة قال الوزير: قبل يومين تقدمت بطلب لولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتعزيز الإستراتيجيات الوقائية، حتى أنا قد صار لي حادث وتأثرت فعلاً نتيجة ذلك، والذي تعرض لحادث ومات من معه وسلم هو حينها، والموضوع هام جداً ولذلك اقترحت مع بعض شركات السيارات إنشاء جمعية للسلامة المرورية. وتساءلت الدكتورة هيا المنيع عن الدراسة التي تقوم بها الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة العدل حول المهجورات والمعنفات وتزايد أعداد المطلقات، وأكد الوزير حاجة المهجورات والمعنفات لعناية، وقال «زرت وزير العدل، وسنطلق ورشة خلال الأسبوعين المقبلين عن القضايا والتحديات التي تواجهها الوزارة لهذا الموضوع وأعدك بوضع برنامج مناسب.»

التاريخ: 2015/12/24م
الدمام: محمد الشهراني

استغرب مسؤول أممي من عدم وجود أي متطوع سعودي في برامج متطوعي الأمم المتحدة، في الوقت الذي يشارك نحو 8 % من الشباب العربي في بعض الأعمال التطوعية، كاشفا عن نية البرنامج إنشاء مكتب إقليمي في المملكة تنفذ من خلاله الأنشطة والبرامج والتنسيق بين منظمات العمل التطوعي السعودية والعربية. ولم يفصح مدير برنامج التطوع في الأمم المتحدة إبراهيم حسين عن بدء العمل بالخطوات الأولى لإنشاء المكتب رابطا ذلك بالعمل مع القنوات الرسمية وبحث الآليات النظامية في المملكة. إستراتيجية عالمية للتطوع

أكد إبراهيم حسين، خلال مؤتمر صحفي على هامش لقاء الشرقية التطوعي مساء أول من أمس بالدمام، أن العمل جار هذه الأيام لأخذ رؤية الشباب السعودي للمساعدة في وضع الإستراتيجية العالمية للتطوع في الأمم المتحدة التي نعمل على إنشائها بست لغات، لما للشباب السعودي من دور بارز وملاحظ وملحوس على الأرض في كثير من المواقف، ممتدحا الشباب السعودي المتطوع بجنسيه حيث وصفهم الأكثر تنظيما على مستوى الوطن العربي، وبعيدين عن الفوضى. مضيفا "أننا في الأمم المتحدة دهشنا من الرؤية غير النمطية للشباب والشابات المتطوعين في المملكة، حيث ارتأت الأمم المتحدة أن نعمل سويا مع المملكة في بناء بنية تحتية لقيادة العمل التطوعي في الوطن العربي والمملكة مهياة لذلك من أجل المساعدة في المشاريع التنموية من أجل السلام". وأوضح أن مشكلة غياب الشباب الخليجي مشتركة بين الأمم المتحدة وبين الشباب الذي لا يفرق بين العمل التطوعي والخيري والإنساني، إلى جانب خوف الأسرة الخليجية من الموافقة على ذهاب أبنائها لبعض المناطق، إلى جانب قصور في اللغة، مطالبا بإنشاء مراكز بحثية لتطوير العمل التطوعي في الوطن العربي عبر منتديات عربية برعاية الأمم المتحدة.

جائزة التطوع السعودية

من جهته، أعلن رئيس جمعية العمل التطوعي بالمملكة نجيب الزامل خلال المؤتمر، عن التحضير لإطلاق جائزة التطوع السعودية برعاية أمير الشرقية الأمير سعود بن نايف الرئيس الفخري للجائزة، سيتم تدشينها قريبا، مؤكدا أن هذه الجائزة ستدفع بالعمل التطوعي في المملكة إلى الأمام من خلال ستة أفرع للجائزة، لافتا أن رعاية الأمم المتحدة للجائزة هي إضافة من خلال اختيار المعايير الدولية وكذلك تكوين لجنة تحكيم

بإشراف أممي للجائزة وهي ما حرص عليه أمير المنطقة الشرقية بأن تكون جائزة على أفضل المعايير الدولية.

حصلت مؤسسة الأميرة العنود الخيرية على جائزة أفضل مؤسسة مانحة لعام 2015 ضمن أعمال جائزة ومؤتمر المؤسسات المانحة غير الحكومية في الدول العربية. وأقيم بمملكة البحرين حفل تسلم الجائزة تحت رعاية وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف البحريني الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وحضر بالنيابة عنه رئيس مجلس الشورى البحريني علي بن صالح الصالح، واستلم الجائزة عضو مجلس أمناء مؤسسة الأميرة العنود، الأمير عبدالعزيز بن سعود بن فهد. وتزامن هذا الإنجاز ضمن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة من خلال جودة الرعاية والتحول إلى التمكين وفق برامج ومبادرات ومراكز متخصصة في مجالات الشباب والأسرة والطفل والتدريب والتأهيل وذوي الإعاقة، كما تهدف المؤسسة إلى أن تكون أحد قادة العمل الخيري التنموي السعودي بحلول عام 2020.

التاريخ: 2015/12/26م

يعتبر العمل الخيري من الاعمال الرائدة في بلادنا، حيث يسارع الناس إلى فعل الخير والإنفاق في جميع أوجهه، بينما يحدث في بعض الأوقات أن يعمد الناس إلى مساعدة المتسولين الذين لا تعرف أهدافهم، وقد لا يكونون فعليا من الفئات التي تستحق المساعدة، بل قد يكونون من الفئات الضارة التي تهدف إلى الإضرار بالمجتمع. فيما بدأت الجمعيات الخيرية في التحول إلى العمل المنظم، أما بعضها فلا يزال في حاجة إلى التنظيم، في الوقت الذي شرعت فيه جهات رسمية ورقابية في وضع بعض التنظيمات التي تحكم أعمال الجمعيات الخيرية المختلفة بهدف زيادة الرقابة والعمل المنظم. «المدينة» استطلعت آراء العديد من المتخصصين وأصحاب الشأن حول مفهوم العمل الخيري بشتى جوانبه، وكيفية العمل على المزيد من التنظيم للجمعيات الخيرية المختلفة حتى تزداد الثقة فيها بشكل أكبر من الآن، وكذلك كيفية تحويل الجمعيات الخيرية الى #عمل مؤسسي منظم ومتكامل.

«وزارة الشؤون»: حريصون على القطاع الخيري وتقنين تعاملاته
أكد د. عبدالله السدحان وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية حرص الوزارة على دعم القطاع الخيري وتقنين تعاملاته المالية، مشيراً إلى نية الوزارة في تنظيم برامج تدريبية حول «معايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح» لمنسوبي الإدارات المالية بالجمعيات والمؤسسات الخيرية المنتشرة على مستوى مناطق المملكة، وذلك في #الرياض، وجازان، وحائل بهدف تزويد المتدربين بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بأداء مهام عملهم في مجال المحاسبة عن أنشطة المنشآت غير الهادفة للربح بكفاءة عالية، وتطبيق الأسس والمبادئ والأنظمة والتعليمات المالية التي يحتاجها المتخصص في مجال المحاسبة في هذه المنشآت، والتعرف على الأطر النظامية ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي في المملكة.

وقال إن وجود هذه الأطر والمعايير يعد ضرورة لا بد منها لتطبيق القواعد والإجراءات المحاسبية المطلوبة لإثبات وتسجيل وتلخيص المعلومات المالية والتقارير عنها، وقد تم التعميم على الجمعيات والمؤسسات الخيرية لترشيح المحاسبين الراغبين بالمشاركة في تلك البرامج التدريبية التي ستقام على فترات ومدن مختلفة لتغطية أكبر عدد من المرشحين، وتقام الأولى منها في الثالث والعشرين من الشهر الحالي بمركز التنمية الاجتماعية بالدرعية والثانية بمركز التنمية الاجتماعية في جازان في السابع من الشهر المقبل، أما الثالثة فستقام بمركز التنمية الاجتماعية بحائل منتصف الشهر المقبل مؤكدة الوزارة مواصلتها في دعم القطاع الخيري وتقديم كل ما من شأنه تطوير خدماته

وحوكمة تعاملاته، وتسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق تطلعات حكومتنا الرشيدة، للوصول للأهداف المنشودة لخلق تنمية مستدامة.

إجراءات الوزارة لدعم القطاع الخيري

تنظيم برامج تدريبية حول معايير المحاسبة للمنشآت الخيرية
تزويد المتدربين بالمعارف والمهارات اللازمة للقيام بمهام عملهم
تطبيق الأسس والأنظمة المالية التي تحتاجها الإدارات المحاسبية في المنشآت
تقديم كل ما من شأنه تطوير خدمات القطاع الخيري
أخصائي تنمية بشرية:

الجمعيات في حاجة لكوادر مؤهلة ومتفرغة

يقول فهد العيلي، أخصائي التنمية البشرية والتطوير المؤسسي: إن من يتابع الجمعيات الخيرية ويستقرئ واقعها بدقة يجدها تعاني أزمة كبيرة في اختيار القيادات المؤهلة القادرة على تفعيل الأهداف الأساسية التي وردت في اللوائح التنظيمية للجمعيات، فمعظم القيادات الخيرية تعمل بشكل متطوع أو بدوام جزئي، ويغلب على أفكارها الحماس والاجتهادات الفردية، وهو ما لا يتناسب مع فلسفة العمل الخيري الذي تجاوز مرحلة الاجتهادات، وأصبح عملاً تخصصياً وأداءً مؤسسياً بالدرجة الأولى يعزز التوسع العلمي الكبير لدى الجامعات العالمية في تقديم برامج دراسية وتدريبية في استراتيجيات العمل الخيري بمختلف توجهاته.

وما ينطبق على القيادات العليا ينطبق على الموارد البشرية العاملة التي تقوم على اجتهادات محدودة لأفراد معدودين هم في أفضل الأحوال موظفون متعاونون أو متطوعون، يؤدون أدواراً تقليدية دون رؤية حقيقية، أو تخطيط علمي، إضافة إلى افتقار المفرغين منهم للأمان الوظيفي، وغياب الحوافز، وضعف الأجور، وتنظيم ساعات العمل، وقرأت إحصائية سابقة في ملتقى مؤسسات العمل الخيري الذي عقد في الخبر قبل عامين تقدر عدد المتعاونين في الجمعيات الخيرية بستة آلاف موظف يتقاضون رواتب مقطوعة، وعدد قليل منهم متطوع فعلياً بلا أجر، وهو رقم كبير يثير التساؤلات حول الفرص الوظيفية التي يشغلها هؤلاء المتعاونون، وكان الأولى أن تكون لمتفرغين مؤهلين بما يشكل قيمة مضافة للأداء العام.

ولا يقف عجز الجمعيات عند حدود مواردها البشرية، بل يتعداه إلى افتقارها إلى مفهوم العمل الاجتماعي التنموي بمعناه المتعارف عليه الذي يركز على التنمية الذاتية وإعادة التأهيل مع القدرة على الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، والرصد الميداني بالطرق العلمية، ما جعلها أقرب ما تكون لمراكز توزيع عشوائية لمستفيدين عشوائيين، وهذا أسهم في ارتباك الأداء وتضجر المستفيدين.

فالجمعيات الخيرية في حاجة ماسة اليوم إلى نقلة نوعية لمواكبة متطلبات المجتمع ولم يعد ملائماً لها هذا الأداء الهامشي في ظل دعم الدولة ورغبة المجتمع الأصلية في فعل

الخير، وهي في حاجة -في رأيي- إلى تغيير استراتيجياتها وتعزيز تنافسيتها كمؤسسات فاعلة ومؤثرة في البناء الاجتماعي.

ولعل خطوات التغيير تبدأ من البحث عن الكفاءات الإدارية المتفرغة لقيادة العمل الخيري والقادرة على التعامل مع موارد الجمعيات واستثمارها بطرق مختلفة وغير تقليدية، والمساهمة في تفرغ منسوبيها وربطهم بنظام التأمينات الاجتماعية وتأهيلهم عبر مزيد من البرامج التطويرية، وابتعاث الآخرين للاطلاع على التجارب العالمية وبرامج العمل الاجتماعي الناجحة.

مؤهلات العاملين بالجمعيات الخيرية

21%

حاصلون على الثانوية العامة

41%

حاصلون على الشهادات الجامعية

8%

حاصلون على دراسات عليا

خبير نزاهة:

نظام جديد لضبط اجتهادات الجمعيات بمشروع «الحوكمة»

يوضح عبدالله بن محسن النمري امين عام مؤسسة السعفة للنزاهة ان مؤسسة السعفة قدمت مشروعاً متميزاً لضبط عشوائية الجمعيات الخيرية تحت مسمى «اللائحة الاستراتيجية لحوكمة المؤسسات والجمعيات الخيرية» حيث يحتوي المشروع على مجموعة من المواد والقوانين والنظم والقرارات التي تعيد صياغة العمل الخيري بما يضمن التخلص من العمل العشوائي، وتجويد الأداء، وإغلاق ثغرات الفساد، ونشر ثقافة الشفافية.

وأشار النمري إلى ان دراسة متكاملة اعدت بهذا الخصوص رصدت من خلالها واقع الجمعيات الخيرية في المملكة والتي تشكل أهمية كبرى في العمل المؤسسي، حيث تشير الاحصائيات لوجود نحو 700 جمعية خيرية مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، وبلغ إجمالي المعونات المصروفة على تلك الجمعيات 753 مليون ريال خلال العام الماضي، وأن عدد أعضاء تلك الجهات تجاوز الـ 153 ألف عضو، وعدد العاملين فيها نحو 16 ألف عامل، في حين يصل عدد أعضاء المجالس الإدارية لأكثر من 5 آلاف عضو، وأضاف النمري: إن الجمعيات الخيرية تعاني معظمها من سوء الأداء وغياب الشفافية وضعف الرقابة مما يقدر يؤثر على مفهوم العمل الخيري لدى المجتمع. وبيّن النمري أن المشروع يتضمن دليلاً استرشادياً يتضمن سياسات، وقواعد، وإجراءات لتعزيز الشفافية والنزاهة وإرشادات تطبيق واضحة ليتم اتباعها في الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المملكة، بالإضافة إلى نماذج وآليات تيسر تبني وتطبيق عناصر اللائحة،

كما يشمل المشروع تطوير بنية إدارية وتنفيذية تعمل وفق المبادئ والأنظمة المعنية في السعودية، وتحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة والعدالة والمساءلة في الجمعيات والمؤسسات الخيرية لخدمة كافة المعنيين في هذه المنظومة والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق أقصى درجة من أهدافها بكفاءة ومسؤولية.

وقال النمري: إن الدراسة أوصت بالتطبيق التدريجي لللائحة وتجربته أولاً على إحدى الجمعيات أو المؤسسات الخيرية وتقييم تجربة التطبيق وإدخال أي تعديلات أو تحديثات ضرورية على اللائحة، وأبدى تفاؤله بتوجه وزارة الشؤون الاجتماعية في تحديث كافة انظمتها التي أعلنت عنها مؤخراً، متمنياً أن يحظى المشروع بالأهمية التي يستحقها.

أبرز بنود لائحة مؤسسة «سعة للنزاهة»:

تحديد متطلبات الإفصاح والشفافية والامتثال بالأنظمة والقوانين

مراقبة الموارد المالية بشكل أوسع

التعرف بشكل دقيق على مستحي الدعم

ضبط المصروفات ومحاسبة المتلاعبين والمقصرين

إلزام الجمعيات الخيرية بإصدار قوائم مالية محكمة

محاسبة الجمعيات ومساءلتها وفقاً لتلك القوائم

مستشار شرعي: «فوضى أعمال الخير» تفقدها فاعليتها

يقول المستشار الشرعي الشيخ ابراهيم بن فاضل السفياني: إن أكثرنا يحب #عمل الخير، ولكن جهودنا تبقى بلا تنظيم ويغلب عليها طابع العفوية. ولاشك أن #عمل الخير حسن، لكن العفوية أو قل الفوضى في التنفيذ إن شئت تفقد أعمال الخير كثيراً من فاعليتها، فمثلاً أغلبنا يتصدق على من يظهر له أنهم محتاجون، وهذا أمر طيب بلا شك؛ ولكن لو حصرنا من في الحي من المحتاجين، وتأكدنا من صحة كونهم في حاجة للمساعدة ثم نظمنا لهم مبلغاً من المال شهرياً يقيهم السؤال والتعرض للناس خاصة الأراامل والأيتام، أما كان أفضل من الفوضى التي قد تجعل الصدقة في يد من لا تحل له؟

فما أكثر الذين يطلبون الصدقة وهم لا يستحقونها، وكم رأينا من المحتالين الذين يدعون الفقر أو المرض أو الدين كذباً وزوراً ليستندوا عطف المسلمين ويأخذوا أموالاً لا تحل لهم، بينما يبقى المحتاجون حقاً خلف الأبواب لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، يمنعهم العجز عن الخروج لطلب المساعدة إما لكبر سن أو صغره، أو لكون المحتاج أرملة تخشى على نفسها من الخروج والتعرض لهذا وذاك.

وكثير منهم ممن قال الله تعالى فيهم: (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ).

(البقرة:273)

لذا فهناك اقتراحات عديدة يمكن أن تفيد في ضبط هذا الأمر.

اقتراحات لضبط العمل الخيري:

إمام الحي يحصر الفقراء والمحتاجين من خلال لجان احتسابية ويرفع بهم الى المكاتب الخيرية

تنظم هذه اللجان برنامجاً دعوياً خيراً تبيين فيه خطر التحايل واخذ المال بلا حق تحدد قائمة بالمستحقين بالتعاون مع العمدة أو شيخ القبيلة عن الحي أن يكون في كل حي فرقة من مكاتب التسول بالتعاون مع اللجان الخيرية رأي اجتماعي: التسول رأس العصا المجهول

يقول الخبير الاجتماعي رشيد بن مساعد المالكي: تزايد المتسولين بالشوارع العامة بالمدن والقرى اصبح واضحا للعيان، بل انهم يصلون الى المنازل بحجج كثيرة لطلب المساعدة من المال، وهذا فيه خطر على امن دولتنا، ولا يعلم المواطن ماهي توجهات هذا الشخص، فربما تكون ضد الوطن والمواطن او أمن الدولة، فيجب ان يكون هناك حرص وفطنة من المواطنين واصحاب رؤوس الاموال اذا رغبوا في الصدقة او الزكاة ان تسلم الى الجمعيات الخيرية المختلفة من اجل ايصالها الى مستحقيها، وحكومتنا الرشيدة أيدها الله فتحت ابواب الجمعيات الخيرية والرسمية تحت مظلة الشؤون الاجتماعية في خدمة الفقراء والارامل والايتام والمطلقات، فبإمكان كل شخص التواصل معهم بكل سهولة، وموجود بكل المدن والقرى والهجر وعدم الانسياق خلف هؤلاء المتسولين المجهولين الذين لا نعلم اين يذهبون بتلك الاموال التي يجمعونها، فهناك عدد من القنوات الرسمية والجهات المعنية التي حملت على عاتقها خدمة الفقراء والمساكين. تعديلات جديدة على النظام المالي للجمعيات والمؤسسات الخيرية صدرت موافقة المقام السامي مؤخرا على نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية، والذي تضمن تعديلات على النظام المالي في مختلف الجمعيات والمؤسسات، ومن أبرز تلك التعديلات ما يلي:

-على مجلس إدارة الجمعية أن يقدم إلى الوزارة تقريراً سنوياً مفصلاً معتمداً من الجمعية العمومية عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، مشتملاً على رصد نشاطات الجمعية، وعلى تقرير مالي شامل معتمد من مراجع الحسابات وصورة من الميزانية التقديرية للعام الجديد.

-أن تحتفظ في مقرها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها، وفق ما تتضمنه اللائحة من أحكام.

-أن تقيّد في سجل خاص اسم كل عضو من أعضاء الجمعية، وبياناته، وعنوانه وتاريخ انضمامه إلى الجمعية، وما يسدده من رسوم العضوية (إن وجدت)، وكل تغيير يطرأ على هذه البيانات.

- أن تدون - في سجلات معدة لهذا الغرض - وقائع جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وقراراتهما وكذلك القرارات التي يصدرها المسؤول التنفيذي للجمعية بتفويض من مجلس الإدارة، ولكل عضو حق الاطلاع على هذه السجلات.
- أن تدون حساباتها في سجلات تبين على وجه التفصيل الإيرادات والمصروفات.
- أن تتعاقد مع محاسب قانوني مرخص له لمراجعة حساباتها.
- أن تودع أموالها النقدية باسمها لدى أحد البنوك في المملكة، وألا تصرف هذه الأموال في غير ما خصصت له، وألا يصرف منها إلا بتوقيع اثنين من المسؤولين في الجمعية يفوضهما بذلك مجلس الإدارة، وتحدد اللائحة الأساسية هذين المسؤولين.
- أن تعرض الجمعية في مقرها أو على موقعها الإلكتروني القوائم المالية المدققة قبل أسبوع - على الأقل - من موعد انعقاد الجمعية العمومية.
- أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام والآداب العامة، وأحكام النظام واللائحة وغيرهما من الأنظمة واللوائح، وكل ما يحافظ على الوحدة الوطنية.
- إن تصدر بطاقة عضوية لكل عضو من أعضائها.
- ألا تتصرف فيما تتلقاه من زكوات إلا بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ألا تستثمر أموالها في مضاربات مالية.
- ألا تتلقى إعانات من خارج المملكة إلا بعد موافقة الوزارة وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة.